المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الفساد وتقويض مسارات الديمقراطية في العالم العربي

دراسة حول العلاقة المتبادلة بين مظاهر الفساد و تحديات التحول الديمقراطي

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

الفساد وتقويض مسارات الديمقراطية في العالم العربي

دراسة حول العلاقة المتبادلة بين مظاهر الفساد و تحديات التحول الديمقراطي

ورقة سياسات

إلياس الحايك

حاصل على ماجستير في القانون التجاري الوطني والدولي من الجامعة اللبنانية بالتعاون مع جامعة إيكس مارسيليا. يعمل كمستشار قانوني في منظمة الشفافية الدولية - لبنان، حيث يقدم استشارات قانونية للمواطنين حول حقوقهم وآليات مكافحة الفساد ويشرف على إدارة الشكاوى المقدمة. بالإضافة إلى ذلك يركز في عمله البحثي على إعداد دراسات وأوراق علمية تتناول موضوعات مثل الفساد، سيادة القانون، والحوكمة. إلى جانب ذلك، هو محامٍ متدرج في نقابة المحامين في بيروت ومدرب في مواضيع متعددة مثل حق الوصول إلى المعلومات، حماية كاشفي الفساد، و لأطر القانونية لمكافحة الفساد. وعضو في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة

يشكل الفساد عائقًا أمام تقدم الوطن ونهوضه، إذ إنه يسبب الفقر وينتهك حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية والعدالة، يقوّض الديمقراطية، يعوّق النمو الاقتصادي، يلحق الضرر بالبيئة والصحة العامة، ويعرِّض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، وهو يعتبر إحدى أدوات الجريمة المنظمة. في السياق العربي، يظهر الفساد كتحدٍّ كبير يعرقل الجهود نحو التحول الديمقراطي ويزيد من تعقيد الأزمات السياسية

يقتضي في البدء تحديد تعريف واضح للفساد. لغويًّا، يعرف الفساد على أنه الاضطراب والخلل وإلحاق الضرر بالغير، مصدر الكلمة: فَسَدَ وفَسُدَ. في هذا الإطار، قانونيًّا يمكن تعريف الفساد على أنه استغلال السلطة أو الوظيفة أو العمل المتصل بالمال العام بهدف تحقيق مكاسب أو منافع غير مشروعة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة

تهدف الورقة إلى تقديم إستراتيجيات وبدائل سياسية تركز في تعزيز الشفافية والنزاهة ودعم النظم الديمقراطية، في سبيل تحقيق استقرار سياسي واجتماعي مستدام، إذ تسعى إلى الإجابة على السؤال التالي: ما هي الإستراتيجيات والحلول الممكنة للحد من تأثير الفساد في المسارات الديمقراطية في الدول العربية، وكيف يُمكن تطبيق هذه الحلول في إطار دعم استقرار وتنمية المنطقة؟

من منطلق التساؤل حول العلاقة بين الديمقراطية والفساد في العالم العربي، سيتم التركيز في تقديم توصيات ملموسة للحد من تأثير الفساد في الأزمات السياسية والاجتماعية، وكيفية استغلال الديمقراطية كوسيلة للحد من هذه الظاهرة. بناءً على مراجعة الأدبيات والتجارب الدولية، ستقدم الورقة مجموعة من الإستراتيجيات العملية لتعزيز النزاهة والشفافية، ودعم الأنظمة الديمقراطية في المنطقة

أولاً: أبعاد متعددة لظاهرة الفساد.. رؤية شاملة للوضع العربي

أ) السياق السياسي: تمر عديد من الدول العربية بتحولات سياسية معقدة، حيث تسعى إلى بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة وسط تحديات عدة. إن هذا الانتقال السياسي غير المستقر يخلق بيئة خصبة لنمو الفساد.[1]

ب) السياق الاقتصادي: يرتبط تفشي الفساد ارتباطًا وثيقًا بالتحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية، ومنها الفقر والبطالة وتفاوت الدخل.[2] كما يؤدي اعتماد الاقتصاديات الريعية على عائدات النفط والغاز إلى زيادة مخاطر الفساد المتعلقة بتوزيع الموارد والثروة على الوطن.[3]

ج) السياق الاجتماعي: تسهم بعض الأعراف والممارسات الاجتماعية كالمحسوبية والوساطة في ترسيخ ثقافة الفساد وقبوله كأمر واقع في بعض المجتمعات.[4] كما تفرض التحديات الديموغرافية كالنمو السكاني السريع وارتفاع نسبة الشباب ضغوطًا اجتماعية واقتصادية إضافية، ما يزيد من فرص الفساد

د) السياق القانوني: يعاني الإطار القانوني لمكافحة الفساد في المنطقة من نقص في التشريعات والأنظمة ذات الصلة، إلى جانب غياب الحماية الكافية للمبلّغين عن الفساد.[5] كما يسهم ضعف استقلالية وفعالية السلطة القضائية والأجهزة الرقابية في صعوبة محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم.[6]

يُمثل فهم هذه السياقات الأساس لتطوير إستراتيجيات فعّالة لمكافحة الفساد، حيث يتطلب الأمر نهجًا شموليًّا يأخذ بعين الاعتبار التحديات الخاصة بكل دولة، بما في ذلك العوامل الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تسهم في تفشيه.

ثانيًا: التأثير المتبادل بين الديمقراطية والفساد.. تحليل الوضع في الدول العربية

1. كيفية تأثير الفساد في الممارسات الديمقراطية

يشكل الفساد تحديًا كبيرًا للديمقراطية، حيث يتسبب في إضعاف المؤسسات وتقويض الثقة العامة في الأنظمة السياسية ويعيق قدرة المجتمعات على تطبيق مبادئ الديمقراطية، مثل: الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية. \

في سياق التحولات الديمقراطية، يمكن للفساد أن يعمل كعائق جوهري يمنع تحقيق التقدم السياسي. إذ يقلل من فعالية الإصلاحات الديمقراطية ويعزز من استمرار الأنظمة الاستبدادية.

يؤثر الفساد أيضًا بشكل مباشر في مستوى المشاركة السياسية في المجتمع. فعندما يفقد المواطنون الثقة في نزاهة المؤسسات وعدالة العمليات السياسية، يتراجع حماسهم للمشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية الأخرى.

2. الدول العربية ومؤشر مدركات الفساد

أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي حول مؤشر مدركات الفساد في العالم، الذي يقيس درجة الفساد في القطاع العام والحكومي في 180 دولة حول العالم، وفق مؤشر درجات من مئة درجة.[7]

ويضم التقرير فصلًا خاصًا عن العالم العربي، تبين منه أن إجمالي مؤشر الفساد في المنطقة ظل ثابتًا عند 34 من أصل مئة درجة للعام الرابع على التوالي ويعتبر هذا ثاني أسوأ معدل على مستوى الأقاليم في العالم

يقيس المؤشر كفاءة الدولة في التصدي للفساد في القطاع العام بحيث تكون درجة صفر فاسدًا جدًّا، ودرجة مئة نظيفًا جدًّا.

في ذيل القائمة عربيًّا وعالميًّا تأتي سوريا بمعدل 13 نقطة، ليكون ترتيبها 179 عالميًّا. وتتقدم عليها قليلًا اليمن لتحقق 16 درجة، وليبيا محققة 17 درجة

تكمن خصوصية التقرير في أنه يتتبع أوضاع الفساد في العالم خلال السنوات العشر الماضية، وكذلك الرابط بين مؤشرات الفساد وبين ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان

ذكر التقرير أن «الفساد السياسي المنهج يعيق التقدم في المنطقة، ويزيد من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان»، وأن الربيع العربي فشل في تحقيق أي من الوعود الطامحة إلى التغيير، حتى في الدول التي نجحت في إقامة أنظمة جديدة، والتي يستمر تراجع الديمقراطية فيها كذلك

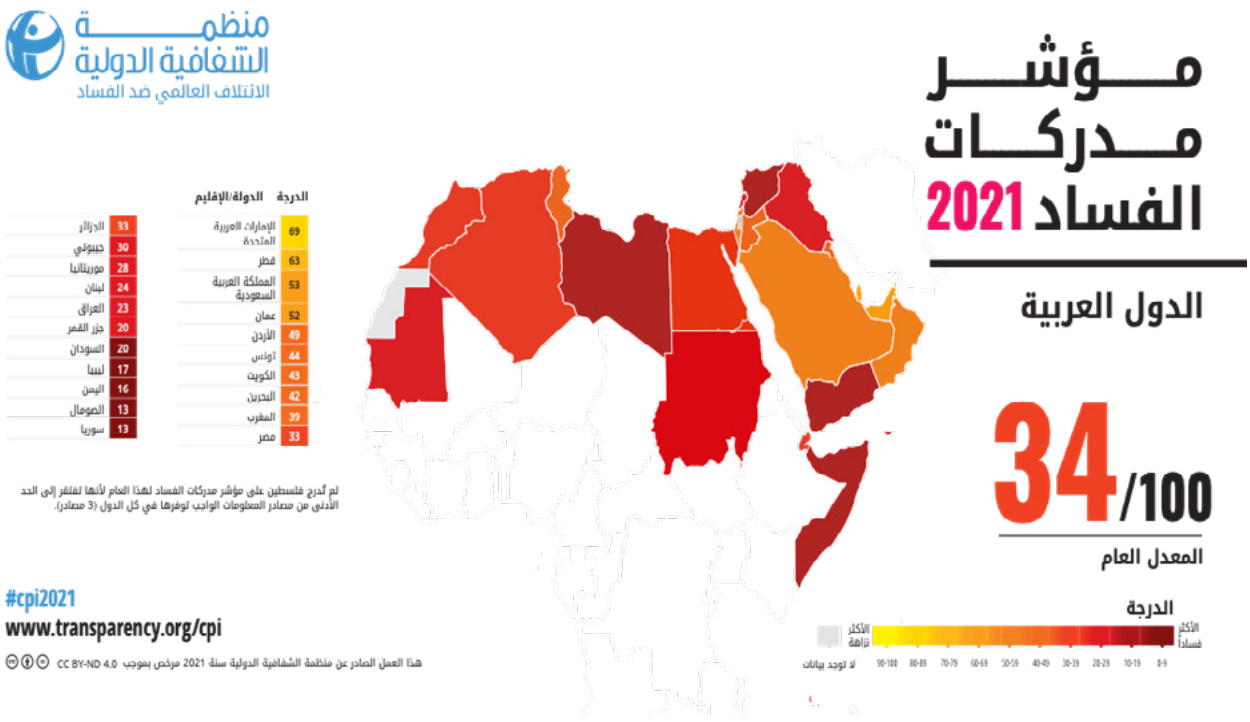

3. تحديات الديمقراطية في مواجهة الفساد.. تجارب من الوطن العربي

في هذا القسم، سنستعرض مجموعة من الأمثلة من الدول العربية، التي توضح التأثير المباشر للفساد في الديمقراطية وعمليات التحول الديمقراطي

ا) تونس - الربيع العربي والإصلاح الديمقراطي

حققت تونس 44 درجة من 100 في عام 2021 وهي نفس درجة عام 2020. لقد اتخذ الرئيس المنتخب قيس سعيد قرار «تجميد» البرلمان التونسي في عام 2021، كما اتخذ تدابير أخرى مثيرة للقلق تشمل إغلاق هيئة مكافحة الفساد، الأمر الذي يضعف آليات المساءلة القائمة ويثير مخاوف بشأن مصير المبلِّغين عن الفساد. كما حل الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد، وأخيرًا في عام 2022 قام بحل المجلس الأعلى للقضاء.

ب) لبنان - الأزمة الاقتصادية ودور الفساد

حقق لبنان 24 درجة في عام 2021، ترجع الشفافية الدولية ارتفاع مستويات الفساد في لبنان إلى الفساد السياسي واستمرار البلد في أزمات متعددة إذ يعيش لبنان حتى الآن تبعات أزمات متلاحقة منذ انفجار مرفأ بيروت في عام 2020، وعدم وجود حكومة لأكثر من عام، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وتراجع سعر صرف الليرة بشكل كبير أمام الدولار، والاحتجاجات المتتالية المطالبة بتغيير النخب السياسية المسؤولة عن كل هذه الأزمات

إن لبنان هو المثال الأوضح الآن على تبعات تداخل السياسة والمال. ويرى اقتصاديون أن السبب وراء هذا الانهيار يعود إلى أسباب سياسية وليس اقتصادية بحتة، ما يؤكد تسلط الفساد السياسي على الحياة العامة في لبنان

ثالثًا: إستراتيجيات مكافحة الفساد في سياق الديمقراطية

إنّ الفساد مشكلة معقدة لا تأخذ أشكالًا متعددة وحسب، بل إنها تتمدد أو تنحصر في ضوء عدد من العوامل وتُعد مكافحة الفساد في العالم العربي تحديًا كبيرًا يتطلب تطبيق إستراتيجيات فعالة ومتعددة الجوانب، مستفيدة من التجارب العالمية والاتفاقيات الدولية

تجارب دولية ناجحة

1) رواندا: شهدت رواندا تحسنًا كبيرًا في مؤشر مدركات الفساد منذ منتصف التسعينيات. ففي عام 2005 كان ترتيبها 83 دوليًا[8]، بينما في عام 2021 وصل ترتيبها إلى المركز 52 من أصل 180 دولة.[9]

عرفت رواندا تحولًا ديمقراطيًا مهمًا بعد مأساة الإبادة الجماعية في 1994، حيث تم إجراء أول انتخابات ديمقراطية في البلاد عام 2003.[10] وقد شملت إصلاحات ما بعد الإبادة جهودًا كبيرة لمكافحة الفساد، حيث أدركت الحكومة الجديدة أن الفساد كان أحد العوامل التي ساهمت في النزاع الأهلي.[11]

وتضمنت إجراءات مكافحة الفساد إنشاء هيئات رقابية مستقلة وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام وتطبيق سياسة الصفر تسامح تجاه الفساد. وهكذا ترتبط جهود مكافحة الفساد ارتباطًا وثيقًا بالتحول الديمقراطي وإرساء مبادئ الحكم الرشيد في رواندا.[12]

2) إندونيسيا: تُعد إندونيسيا مثالًا لدولة نامية استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ في مكافحة الفساد. فقد انتقلت إندونيسيا من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب في أواخر التسعينيات.[13] وفي الوقت نفسه، شهد مؤشر مدركات الفساد تحسنًا ملموسًا حيث ارتفع ترتيب إندونيسيا من41 من أصل 41 دولة في عام 1995[14] إلى 96 في عام 2021 من أصل 180 بلدًا[15].

وتعزى هذه النتائج الإيجابية إلى عدة عوامل، منها: إصلاح القطاع العام، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد، وتعزيز الرقابة على الإنفاق الحكومي، وتشديد العقوبات على جرائم الفساد.[16] لذا توفر تجربة إندونيسيا دروسًا مفيدة للدول العربية في سبيل تعزيز الحكم الرشيد والحد من الفساد ضمن عمليات التحول الديمقراطي

رابعًا: توصيات لمكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية في العالم العربي

في ضوء التحديات المرتبطة بالفساد والديمقراطية في العالم العربي، نقدم في هذا القسم مجموعة من التوصيات التي تشمل الحلول التقليدية والمبتكرة، بما في ذلك الاستفادة من التحول الرقمي والحكومات الإلكترونية

1. **الإصلاحات السياسية:** تبني نظام ديمُقراطي يقوم على حقوق المواطنة واحترام الدستور ومبدأ الفصل المرن بين السلطات وسيادة القانون واستقلال القضاء والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على المحاسبة الشفافية والمساءلة والنزاهة

2. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تفعيل القوانين المتعلقة بمُكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمُكافحة الرّشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات

- وقف العمل بسياسات وتشريعات الإفلات من العقاب كافة.

- وقف العمل بقوانين الطوارئ وكافة النظم الاستثنائية أو العسكرية.
- تشجيع الحكومات الإلكترونية لتحسين الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات.

3. تقوية الأنظمة القضائية والرقابية:

- إصلاح النظام القضائي لضمان استقلاليته وفعاليته.
- إنشاء الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد ما يسهم بشكل فعال في تطبيق الإصلاحات.
- استخدام التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة والشفافية في الأنظمة القضائية والرقابية.
- تطوير منصات رقمية للإبلاغ عن الفساد والرقابة المجتمعية.

4. تحفيز المشاركة المجتمعية:

- تنمية الدور الجماهيري في مُكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن.
- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة الجمعيات المهنية المتخصصة في هذا المجال، واعتماد مبدأ التشاركية في جهود مكافحة الفساد، ويشمل ذلك قطاع الأعمال والنقابات والجامعات والمثقفين من أجل القيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية.
- تطوير برامج توعية رقمية لزيادة الوعي بأهمية الشفافية والديمقراطية.
- استخدام منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز المشاركة المدنية والرقابة المجتمعية.
- إعطاء الحرية للصحافة، وتمكينها من الوصول إلى المعلومات، ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

5. الإصلاحات الإدارية والمؤسسية:

- التركيز في البُعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص، وذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق ومدونات السلوك.
- تبني إصلاحات إدارية تستفيد من التقنيات الحديثة لتحسين الكفاءة وتقليل فرص الفساد.
- تطوير نظم إدارية ذكية تعتمد على البيانات والتحليلات لاتخاذ القرارات.
- استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات للكشف عن أنماط الفساد ومنعها.

5. التعاون الإقليمي والدولي:

- احترام الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول العربية ومنها الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد.
- الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال الحكومات الإلكترونية والتحول الرقمي.

من خلال تطبيق هذه الإستراتيجيات، يمكن للدول العربية تحقيق تقدم ملموس في مكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية.

خاتمة

لتحقيق الديمقراطية في الواقع العربي، تعد مواجهة الفساد خطوة أساسية وحاسمة. من الضروري الاستفادة من التجارب والإستراتيجيات العالمية في هذا المجال، وتطبيقها بما يتوافق مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والسياسية لكل دولة عربية

من المهم أيضًا التركيز في تعزيز الشفافية في مؤسسات الدولة، من خلال تطبيق إجراءات تضمن الوضوح والمساءلة في العمليات الحكومية، كما يتطلب تحقيق العدالة تقوية الأنظمة القضائية وضمان استقلاليتها بحيث تصبح قادرة على محاسبة الفاسدين من دون تمييز. إلى جانب ذلك، من الأهمية بمكان توسيع المشاركة السياسية للمواطنين، ما يتطلب تعزيز دور المجتمع المدني في رصد ومكافحة الفساد. إشراك المواطنين بشكل فعال في العملية الديمقراطية يُسهم في خلق بيئة من الوعي والمساءلة، التي تعد عنصرًا أساسيًّا لضمان استدامة التحول الديمقراطي

إن التخلص من شبكات الفساد يحتاج إلى رؤية متكاملة تهدف إلى تفكيك مرتكزاته سواء من الناحية التشريعية أو المالية أو الإدارية أو من الناحية الثقافية، ووجود ديمُقراطية حقيقية تسمح بالرقابة المباشرة كما أن التداول السلمي للسلطة لن يسمح لأي طرف بإبقاء جرائم الفساد مخفية، لأنه سيكون اليوم في الحكم وغدًا خصمه مكانه. ختامًا، يتطلب تحقيق الديمقراطية في الدول العربية تضافر الجهود على جميع المستويات، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص الخاصة بكل دولة. إن السعي نحو مجتمعات تسودها العدالة، الشفافية، والمشاركة الفعالة، هو الطريق الأمثل لبناء دول عربية مستقرة ومزدهرة، تقوم على أسس ديمقراطية راسخة

هوامش

1 منظمة الشفافية الدولية. (2019). مؤشر مدركات الفساد - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2019). تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2019.

3 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2017). الفساد والنزاهة في المنطقة العربية.

4 محمود، ط. (2016). الفساد الإداري: أسبابه ومعوقات مكافحته في الوطن العربي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

5 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2018). تقرير مناخ الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2018.

6 بدران، ب. (2021). الفساد والحوكمة في المنطقة العربية. مركز الجزيرة للدراسات.

7 منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد 2021: النظام السياسي ومصالح خاصة تعرقل التقدم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، المتاح على: www.transparency.org/ar/cpi .

8 منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد لعام 2005»، المتاح على: https://www.transparency.org/en/cpi/2005

9 منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد لعام 2021»، المتاح على https://www.transparency.org/en/cpi/2021.

10 Ndaruhutse, S. (2008). Rwanda. In State Building and Peace Building in Post-Conflict Countries. The ACP-EU Experience.

11 Asiimwe, J. B. (2013). Making Sense of Post-Genocide Rwanda: The Politics of Reconstruction and Reconciliation. Wits Univ.

12 Murenzi, P. (2020). Anti-Corruption Strategies to Improve Good Governance in Rwanda. International Journal of Innovation and Economic Development.

13 Government of the Republic of Indonesia. (2003). History of Indonesia›s Democratization.

14 منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد لعام 1995»، المتاح على: https://www.transparency.org/en/cpi/1995.

15 منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد لعام 2021»، المتاح على https://www.transparency.org/en/cpi/2021 .

16 Butt, S. (2011). Anti-corruption Reform in Indonesia: An Obituary? Bulletin of Indonesian Economic Studies, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00074918.2011.619051

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.